

مجلس الأمن

مؤقت

السنة الرابعة والسبعون

الجلسة ٨٤٧٦

الخميس، ٢٨ شباط/فبراير ٢٠١٩، الساعة ١٥/٠٠

نيويورك

الرئيس	السيد ندونغ مبا	(غينيا الاستوائية)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد نيبنزيا
	ألمانيا	السيد ليندنر
	إندونيسيا	السيد دجاني
	بلجيكا	السيد بيكستين دو بيتسويريفا
	بولندا	السيدة فرونيتسكا
	بيرو	السيد ميثا - كوادرا
	الجمهورية الدومينيكية	السيد سينغر ويزينغر
	جنوب أفريقيا	السيد ماتجيلا
	الصين	السيد وو هايتاو
	فرنسا	السيد دولاتر
	كوت ديفوار	السيد أدوم
	الكويت	السيد العتيبي
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السيدة بيرس
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيد إيبرامس

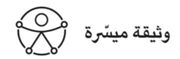
جدول الأعمال

الحالة في جمهورية فنزويلا البوليفارية

1905860 (A)







افتتحت الجلسة الساعة ١٠/١٥.

إقرار جدول الأعمال

أُقِرَّ جدول الأعمال.

الحالة في جمهورية فنزويلا البوليفارية

الرئيس (*تكلم بالإسبانية*): وفقا للمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو ممثل جمهورية فنزويلا البوليفارية للمشاركة في هذه الجلسة.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

معروض على أعضاء المجلس الوثيقتان S/2019/186 و S/2019/190، اللتين تتضمنان نصي مشروعي قرارين. المجلس مستعد للشروع في التصويت على مشروعي القرارين.

أعطي الكلمة أولا لأعضاء المجلس الذين يرغبون في الإدلاء ببيانات قبل التصويت.

السيد نيبنزيا (الاتحاد الروسي) (*تكلم بالروسية*): معروض علينا مشروع القرار S/2019/186 الذي قدمته الولايات المتحدة الأمريكية. لقد وصلنا أخيرا إلى ذروة مشهد ازدواجية معايير الولايات المتحدة في فنزويلا. فخلال الجلستين اللتين عقدهما مجلس الأمن قبل شهر ثم أول أمس (انظر S/PV.8452 وS/PV.8472)، أصبح واضحا تماما أن أغلبية البلدان في نصف الكرة الغربي تؤيد، بغض النظر عن تفضيلاتها السياسية، حل مشاكل فنزويلا عن طريق الحوار بين الفنزويليين أنفسهم. فالحوار الوطني الشامل هو الآن فوق كل الخيارات الأخرى، ولكن للأسف، تسير واشنطن بعناد نحو تحقيق هدفها المتمثل في تصعيد التوترات وتحقيق السيناريو الخاص بها من خلال إجراء تغيير غير دستوري للحكومة.

فلنلق نظرة على نص مشروع القرار كي نرى بالضبط ما تقترحه الولايات المتحدة على مجلس الأمن ليصوت عليه، وهو أنه ينبغي لنا أن نعترف ب – وأقتبس – ”السلطة الدستورية“ للجمعية الوطنية الفنزويلية، وبأن الانتخابات الرئاسية التي أجريت في أيار/مايو من العام الماضي ليست ”لا حرة ولا نزيهة“ – وهذا بعد سنة تقريبا من إجرائها. ذلك هو السبب الذي جعل الولايات المتحدة تعد مشروع القرار هذا. إن قلقها بصورة منافقة إزاء الحالة الإنسانية في البلد مجرد ذر الرماد في العيون. ولكن ربما للولايات المتحدة هدف آخر – تحقيق سبق تاريخي. فإذا قدر لمشروع القرار هذا أن يعتمد، ستكون هذه أول مرة في التاريخ يزيح فيها مجلس الأمن رئيسا لدولة ذات سيادة من منصبه وينصب آخر. أهكذا يتم إرساء الديمقراطية في العالم؟ إنني لا أتكلم هنا عن الاعتبارات السياسية المتعلقة بقضية مادورو مقابل غوايدو. أو لا يفهم أعضاء المجلس أن هذا جهل قانوني وأمر لاغ وباطل؟ ما هذا الاستفزاز والاستهزاء المستتر بأعضاء المجلس؟ هل يفهم الذين ينوون دعم مشروع القرار الأمريكي أنهم سيشاركون في مسرحية قانونية من مسرح للعبث؟

ولا يمكن أن يكون وفد الولايات المتحدة غير مدرك أنه ليست هناك فرصة لاعتماد مشروع القرار ومع ذلك تعمد تقديمه للمجلس حتى يمكنه فيما بعد توجيه أصابع الاتهام إلى الذين يدعي أنهم يعرقلون ”استعادة الديمقراطية“ في فنزويلا. إنه الآن يتعمد تقويض وحدة المجلس. ولكن هل يحتاج إلى ذلك؟ يبدو أن زملاءنا الأمريكان قد نسوا ت معنى القانون الدولي. فكل ما لديهم في ترسانتهم الدبلوماسية هو الإنذارات النهائية والجزاءات والتهديدات باستخدام القوة.

وغني عن القول إننا ندرك أن كل هذا تم الاضطلاع به فقط من أجل اتهام الدول المخالفة بعرقلة إيصال المعونة إلى الفنزويليين. غير أنه مجرد مثال آخر على الدعاية الوقحة. ففي ٢٦ شباط/فبراير (انظر S/PV.8472)، تكلمنا بالتفصيل عن أن روسيا والصين توصلان المعونة الإنسانية إلى الشعب الفنزويلي

بحرية ومن دون أي مشاكل. والولايات المتحدة فقط هي التي لم تتمكن من فعل ذلك لأنها تجاهلت سيادة الدولة وحرمة حدودها. لقد قلت هذا أول أمس، وأقوله مرة أخرى الآن. ولو كانت الولايات المتحدة تريد فعلا مساعدة شعب فنزويلا، لعملت رسميا عن طريق أي وكالة من الوكالات المعتمدة للأمم المتحدة هناك. ولكن ذلك لم يكن هو هدفها. إنه مجرد ذريعة. فهدفها هو تغيير النظام. وربما أن هذه الحالة هي أكثر الحالات المباشرة وضوحا التي شهدناها في تنفيذ مفهوم التدخل الإنساني السيئ السمعة، أي التدخل بعناصر إنسانية وتحت ذرائع إنسانية. وذلك هو ما يسمى بالنظام القائم على القواعد، بدلا من القانون الدولي، الذي يقترحه زملاؤنا الغربيون ويتكلمون عنه باستمرار.

ذلك هو السبب الذي جعلنا نعد ونقدم مشروع قرار بديل (S/2019/190)، مصمم على نحو لا يشجع المؤامرات السياسية وتغيير الأنظمة، بل يقدم للفنزويليين مساعدة حقيقية في جهودهم الرامية إلى تطبيع الحالة في بلدهم. ونشدد في مشروع القرار على أن أي مساعدة دولية ينبغي أن تستند إلى مبادئ الإنسانية والحياد والنزاهة والاستقلال وموافقة حكومة البلد الشرعية. ونعرب كذلك عن تأييدنا لمبادرات الوساطة الدولية، بما في ذلك آلية مونتيفيديو، التي من شأنها أن تساعد الفنزويليين على تحقيق ماهو أهم الآن، التوصل إلى تسوية سياسية. وليس هناك ببساطة شيء من هذا القبيل في مشروع قرار الولايات المتحدة، لأنه لا يرمي إلى حل أي من المشاكل التي ينطوي عليها الأمر.

وبالأمس، عقدنا مشاورات للخبراء بشأن نصنا واستمعنا إلى آراء أعضاء مجلس الأمن، بمن فيهم ممثل الولايات المتحدة. ولم نسمع أي تعليق واضح. فقط قال الخبراء الغربيون أنهم لن يعملوا على نصنا، وعلى الفور قدم زملاؤنا الأمريكان مشروع قرارهم للتصويت. أين نحن هنا من الدبلوماسية أو السعي إلى التوصل إلى حل توفيقي؟ إن مشروع القرار هذا برمته حيلة من حيل العلاقات العامة الدعائية المدفوعة إلى حد كبير بشواغل سياسية محلية، ويؤسفنا أن مجلس الأمن قد جر إليها مرة أخرى.

ويساورنا قلق بالغ بأن جلسة اليوم يمكن أن تستغل كمنصة للإعداد لا لتدخل إنساني بل لتدخل حقيقي، كذريعة للتدخل الخارجي استنادا إلى عجز مزعوم لمجلس الأمن عن تسوية الوضع في فنزويلا. ونود أن نناشد مرة أخرى أعضاء مجلس الأمن الذين يريدون حقا أن يساعدوا بدلا عن إرضاء هذا الاستعراض السياسي. ونحثهم على التصويت ضد مشروع قرار الولايات المتحدة ودعم وثيقتنا، التي صيغت تحديدا لتفادي اللغة التي يمكن أن تؤدي إلى خلافات وتركز تماما على تقديم مساعدة حقيقية للفنزويليين في شكل مساعدة ووساطة دوليتين.

الرئيس (*تكلم بالإسبانية*): سوف أطرح للتصويت أولا مشروع القرار الوارد في الوثيقة S/2019/186 الذي قدمته الولايات المتحدة الأمريكية.

أجرى التصويت برفع الأيدي.

المؤيدون:

ألمانيا، بلجيكا، بولندا، بيرو، الجمهورية الدومينيكية، فرنسا، الكويت، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، الولايات المتحدة الأمريكية

المعارضون:

الاتحاد الروسي، جنوب أفريقيا، الصين

الممتنعون:

إندونيسيا، غينيا الاستوائية، كوت ديفوار

الرئيس (*تكلم بالإسبانية*): حظي مشروع القرار بتأييد تسعة أصوات، مقابل ثلاثة أصوات وامتناع ثلاثة أعضاء عن التصويت. لم يعتمد مشروع القرار، بسبب التصويت السلبي لعضو دائم في المجلس.

أعطي الكلمة الآن لأعضاء المجلس الذين يرغبون في الإدلاء ببيانات بعد التصويت.

السيد أبرامز (الولايات المتحدة الأمريكية) (*تكلم بالإنكليزية*): أن الحالة في فنزويلا تتطلب منا العمل الآن. فقد أدى نظام مادورو السابق الفاسد إلى انهيار اقتصادي يهدد السلام والأمن في جميع أنحاء المنطقة. وفر ملايين الفنزويليين من بلادهم بحثا عن الغذاء والدواء والفرص. لقد حان الوقت الآن للانتقال السلمي إلى الديمقراطية. وكل عضو في المجتمع الدولي ينضم إلى الاعتراف بحكومة غوايدو يدعم شعب فنزويلا في سعيه لاستعادة ديمقراطيته.

ومما يؤسف له، أنه من خلال التصويت ضد مشروع القرار هذا (S/2019/186)، يواصل بعض أعضاء مجلس الأمن حماية مادورو وأتباعه وإطالة أمد معاناة الشعب الفنزويلي. وهذه الأزمة التي من صنع الإنسان قد تجاوزت حدود فنزويلا وتهدد بزعزعة استقرار المنطقة. وتبين الأحداث في عطلة نهاية الأسبوع الماضي أن مادورو لن يتورع عن القيام بأي شيء للحفاظ على السلطة، بما في ذلك استخدام عنف العصابات ضد المواطنين الفنزويليين العزل.

وبغض النظر عن نتائج تصويت اليوم، فإن مشروع القرار هذا يبين أن الديمقراطيات في جميع أنحاء العالم – لا سيما في أمريكا اللاتينية – تحتشد وراء الرئيس المؤقت غوايدو. وستظل الولايات المتحدة ثابتة في دعمنا لحكومة غوايدو الشرعية والجمعية الوطنية. ونتطلع إلى انتخابات حرة ونزيهة حقا وإلى حكومة تعبر عن إرادة الشعب الفنزويلي وتطلعاته.

وسوف تتبع الولايات المتحدة جميع السبل لزيادة المساعدات الإنسانية للفنزويليين، سواء داخل أو خارج بلدهم. وفي الواقع، جرى اليوم تسليم مساعدات إضافية إلى المنطقة الحدودية – كوكوتا، كولومبيا – مجموعات طبية طارئة لـ ٠٠٠ ٤٠ شخص، وما يكفي من الغذاء عالي التغذية لـ ٠٠٠ ١٠ رضيع لمدة شهرين، ومجموعات النظافة الصحية لـ ٠٠٠ ٣٥ شخص.

وأود أن أغتنم هذه الفرصة لأكرر الإعراب عن قلقنا بشأن سلامة وأمن الرئيس المؤقت خوان غوايدو عندما يعود إلى فنزويلا، ونأمل أن ينضم إلينا جميع أعضاء المجلس في القيام بذلك.

لقد حان الوقت لتعزيز التزامنا تجاه الشعب الفنزويلي. وندعو أعضاء مجلس الأمن للانضمام إلى هذا الالتزام، وأود أن أعرب عن الارتياح لأن أغلبية واضحة من أعضاء المجلس فعلت ذلك اليوم.

السيد ميثا – كوادرا (بيرو) (*تكلم بالإسبانية*): صوتت بيرو لصالح مشروع القرار بشأن الحالة في فنزويلا (S/2019/186) من أجل تمكين مجلس الأمن من ممارسة التفويض الممنوح له بموجب ميثاق الأمم المتحدة، في اعتماد قرار يسهم في السلم والأمن الإقليميين، على النحو الذي ينشده المجتمع الدولي.

ونأسف بشدة للافتقار إلى الوحدة داخل المجلس للمساعدة في معالجة الحالة في فنزويلا – التي تمثل تهديدا غير مسبوق للسلم والأمن والحرية والازدهار في المنطقة بأسرها – ومنع المزيد من تصعيد العنف ومعالجة الأزمة الإنسانية الرهيبة التي تتسبب في معاناة البلد. بل إنه من غير المفهوم أكثر، بالنظر إلى أن هذا النص هو الحد الأدنى، بغية تحقيق توافق في الآراء، قد تجنب الإشارة إلى الجوانب ذات الصلة من قبيل الانتهاكات المستمرة لحقوق الإنسان والحريات الأساسية؛ والحالة الإنسانية الرهيبة التي يواجهها السكان، لا سيما أولئك الأكثر ضعفا؛ وانهيار النظام الديمقراطي؛ وتفشي الفساد والانهيار الاقتصادي؛ ونزوح أكثر من ٣,٤ مليون فنزويلي فرارا من هذا الواقع الفظيع.

ومع ذلك، يشجعنا ملاحظة أن أغلبية أعضاء المجلس قد أكدوا من جديد التزامهم وتضامنهم مع شعب فنزويلا الشقيق،

فضلا عن استعدادهم الكامل لمواصلة تعزيز استعادة الديمقراطية في ذلك البلد. وهذا التطلع لن يكون ممكنا إلا من خلال إجراء انتخابات حرة ونزيهة وذات مصداقية في الوقت المناسب تكون مفتوحة أمام مشاركة جميع الأحزاب السياسية، مع الدعم الدولي والمراقبة، مما يضمن حق جميع الفنزويليين في العيش في ظل الديمقراطية والحرية.

السيد وو هايتاو (الصين) (*تكلم بالصينية*): تولي الصين اهتماما وثيقا للحالة في فنزويلا وتؤيد الحكومة الفنزويلية في جهودها الرامية للحفاظ على سيادتها الوطنية واستقلالها واستقرارها. الشؤون الفنزويلية ينبغي أن يقررها الشعب الفنزويلي بصورة مستقلة. وعندما يتعلق الأمر بقضية فنزويلا، فإن نقطة انطلاق الصين في مجلس الأمن هي الحفاظ على روح ميثاق الأمم المتحدة والمبادئ الأساسية التي تنظم العلاقات الدولية، والتشجيع على التسوية السلمية لمسألة فنزويلا والحفاظ على السلام والاستقرار والتنمية في الأجل الطويل في أمريكا اللاتينية.

والصين ترفض تدخل القوى الخارجية في الشؤون الداخلية لفنزويلا، وتعارض التدخل العسكري في فنزويلا. ومن المؤسف أن مشروع القرار المعروض علينا (S/2019/186) يتعارض بشكل خطير مع موقف الصين المبدئي كما ذكر سابقا. ولذلك، كان على الصين أن تصوت ضده.

والصين تهيب بالحكومة الفنزويلية وأحزاب المعارضة السعي إلى إيجاد حل سياسي عن طريق الحوار والتشاور داخل الإطار الدستوري والقانوني. ونأمل أن يتخذ المجتمع الدولي إجراءات حقيقية تفضي حقا إلى تحقيق الاستقرار والتنمية الاقتصادية في فنزويلا و تحسين سبل العيش في البلد. وبموجب مبدأ احترام سيادة فنزويلا، ينبغي أن نقدم المساعدة البناءة للبلد من أجل تعزيز تسوية المسائل ذات الصلة على نحو سلس قدر الإمكان.

وينبغي أن تكون أي إجراءات يتخذها مجلس الأمن بشأن فنزويلا متسقة مع مع تلك المبادئ.

السيد بيكستين دو بيتسويريفا (بلجيكا) (*تكلم بالفرنسية*): صوتت بلجيكا مؤيدة لمشروع القرار (S/2019/186) بشأن الحالة في فنزويلا الذي قدمته الولايات المتحدة. وقد فعلنا ذلك لأن مشروع القرار، في رأي كل من بلجيكا والاتحاد الأوروبي، يتضمن العناصر الأساسية للخروج من الأزمة، أي عملية سياسية سلمية؛ وانتخابات رئاسية حرة ونزيهة وذات مصداقية، مع مراقبة انتخابية دولية، تمشيا مع الدستور الفنزويلي؛ وتشجيع المبادرات السلمية والشاملة للجميع وذات المصداقية؛ وأمن المواطنين الفنزويليين والفاعلين السياسيين؛ وأخيرا، الوصول إلى المساعدات الإنسانية دون عوائق، وفقا للمبادئ الإنسانية. كما أيدت بلجيكا مشروع القرار لأنه لا يوجد في النص ما يبرر استخدام القوة، ويدعو للتوصل إلى حل سلمي. ويؤسفنا أن البعض قد حجبوا آفاق ذلك.

وبينما يستعد مجلس الأمن للتصويت على مشروع قرار منافس (S/2019/190)، أود أن أعرب عن عزم وفدي على التصويت ضده. في الواقع، يفتقر النص إلى عنصر حاسم. بالنسبة لبلجيكا، وكذلك بالنسبة للاتحاد الأوروبي، فإن حل الأزمة الفنزويلية يكون من خلال تنظيم انتخابات رئاسية حرة ونزيهة وذات مصداقية. لقد عانى الشعب الفنزويلي الكثير بالفعل. وحان الوقت لتركه يقرر مستقبله.

كما أننا نعرب عن تحفظاتنا فيما يتعلق بالفقرة ٣ من مشروع القرار، ونشدد على أهمية تقديم المساعدة الإنسانية وفقا لمبادئ الإنسانية والحياد والنزاهة والاستقلال.

ومن غير المقبول أن تواصل الجماعات المسلحة غير النظامية ترويع المدنيين وأعضاء الجمعية الوطنية الذين احتشدوا واستعدوا لتوزيع المعونة.

السيد سينغر ويزينغر (الجمهورية الدومينيكية) (*تكلم بالإسبانية*): إننا نأخذ الكلمة لتعليل تصويتنا من جانبين.

أولا، ترى الجمهورية الدومينيكية أنه لا يمكن حل الأزمة في فنزويلا إلا بإجراء انتخابات حرة وتنافسية دون إبطاء، وبإعطاء ضمانات لجميع المجموعات والجهات المعنية. ويجب أن تمكّن عملية سياسية سلمية وشاملة كهذه المجتمع الفنزويلي من التصالح مع نفسه والتغلب على الخلافات التي أدت إلى حالات التوتر الدائم هذه التي تهدد الشعب الفنزويلي والبيئة الإقليمية على حد سواء.

ولتبديد أي شكوك إذن، فإن استخدام القوة ليس خيارا بالنسبة لنا. بل نحبذ على العكس من ذلك الحوار الشامل بمشاركة جميع الجهات السياسية الفاعلة والمجتمع المدني – بوصفه خطوة لا غنى عنها من أجل التوصل إلى نتيجة سلمية ديمقراطية تحترم حقوق الإنسان.

وأخيرا، ندرك أن من الضروري تهيئة الظروف المؤاتية لتقديم المساعدة إلى المحتاجين في ظل الأزمة الإنسانية الخطيرة التي يعاني منها الشعب الفنزويلي.

السيد ماتجيلا (جنوب أفريقيا) (*تكلم بالإنكليزية*): إننا نأخذ الكلمة لتعليل تصويتنا.

وقد أوضحت جنوب أفريقيا موقفها تماما إزاء الحالة في فنزويلا لدى مخاطبتنا لمجلس الأمن قبل يومين (انظر S/PV.8472). ونكرر رأينا القائل بضرورة الحوار السياسي الجامع لحل الأزمة السياسية في فنزويلا. وما زلنا نشعر بالقلق إزاء الحالة الإنسانية الخطيرة في البلد وندعم جهود الأمم المتحدة لتقديم المساعدة الإنسانية للتخفيف من قسوة الظروف التي يعاني منها الشعب الفنزويلي.

وتشعر جنوب أفريقيا بالقلق من لا نظامية الإجراءات المتبعة في تقديم مشروع القرار المعروض علينا. ونعني بذلك أن إعطاء مهلة ٤٨ ساعة لدراسة مشروع القرار يقوض الأصول المرعية ويقلل من قدرتنا على المشاركة الفعالة في النص لأجل التوصل إلى توافق في الآراء. وبالتالي، فإن أمامنا مشروعا قرارين متباينين بشأن الحالة في فنزويلا (S/2019/186 و S/2019/190). وهذا أمر مؤسف، لأن جنوب أفريقيا ترى أنه ينبغي أن يكون المجلس موحدا في نهجه إزاء دعم شعب فنزويلا في سعيه لإيجاد حل للأزمة. ويجب علينا أن نتحدث بصوت واحد عند تقديم المساعدة إلى الشعب الفنزويلي، وفي التغلب على التحديات الإنسانية التي يواجهها بسبب الصعوبات السياسية والاقتصادية في بلده.

لكن وبدلا من تقريب الشقة بين المجلس وشعب فنزويلا فإن مشروعي القرارين يبينان مدى بعد المجلس عن الإسهام في التصدي للأزمة. وتؤدي عدم وحدة صف المجلس في هذه المسألة إلى توسيع نطاق الخلافات وتضر بمصداقية المجلس وقدرته على الإسهام الفعال في تسوية الحالة في فنزويلا. وفي واقع الأمر كان ينبغي للمجلس أن يعتمد مشروع قرار من شأنه أن ييسر حوارا سياسيا داخليا شاملا بين المواطنين يمكنهم من التقرير في إيجاد مخرج من الصعوبات السياسية والاقتصادية التي يواجهونها.

وعلاوة على ذلك، ينبغي أن ييسر قرار المجلس تقديم المساعدة الدولية على أساس مبادئ الإنسانية والحياد والنزاهة، استنادا إلى تقييم الاحتياجات بصورة دقيقة وشاملة. ولذلك، ينبغي تقديم المعونة بطريقة غير مسيسة ويجب أن تلبي احتياجات الشعب الفنزويلي.

وبالرغم من أن مشروع القرار المقدم من قبل الولايات المتحدة (S/2019/186) يدعو إلى عملية سياسية سلمية، فإن فرض القيود القبلية على نتائج تلك العملية يعد انتهاكا لسيادة فنزويلا. ويجب أن تظل العمليات السياسية الداخلية من صميم الصلاحيات الوطنية للدول الأعضاء نفسها. ومع أنه بوسعنا أن نشجع الأطراف على المشاركة في الحوار السياسي بوصفنا طرفا خارجيا، فلا يسعنا أن نملي عليها النتائج من قبيل إجراء الانتخابات. وعلاوة على ذلك، لا يعبر سياق الأزمة، على

النحو المبين في مشروع قرار الولايات المتحدة، عن فهم متوازن للأسباب الجذرية للأزمة في فنزويلا.

وهناك ثلاثة عناصر في مشروع القرار الذي قدمته الولايات المتحدة تتناقض مع المبادئ والقيم التي يقوم عليها النظام الديمقراطي في في جنوب أفريقيا وتستند إليها سياستنا الخارجية.

أولا، فيما يتعلق بالفقرة الرابعة من الديباجة بشأن سلطة الجمعية الوطنية في إطلاق سراح السجناء السياسيين وإصدار العفو، ترى جنوب أفريقيا أن هذا يرقى إلى انتهاك لمبدأ الفصل بين السلطات، وهو الأساس الذي يقوم عليه دستور جنوب أفريقيا. ولذلك فليس ممكنا أن تؤيد جنوب أفريقيا على الصعيد الدولي، انتهاك هذا المبدأ العالمي المقدس الذي لا يجوز انتهاكه، والذي يعدُّ أساس الحوكمة في أي من الدول الحديثة.

ثانيا، لا تستطيع جنوب أفريقيا أيضا أن تؤيد الفقرة ١، التي تعرب عن بالغ القلق من أن الانتخابات الرئاسية التي أجريت في ٢٠ أيار/مايو ٢٠١٨ لم تكن حرة ولا نزيهة. وقد انتخب الرئيس نيكولاس مادورو لفترة ثانية مدتها ست سنوات عن طريق الانتخابات الرئاسية التي أجريت في ٢٠ أيار/مايو وفقا للمجلس الانتخابي الوطني في فنزويلا. وأعيد انتخاب الرئيس مادورو بفارق كبير وحصل على ما يزيد على ٥,٨ ملايين صوت، وفقا لتصريح السيدة تيبساي لوسينا، رئيسة لجنة الانتخابات الوطنية. وحصل منافسه السيد هنري فالكون على حوالي ١,٨ مليون صوت، في حين حصل المرشح الثالث خافير بيرتوسي على ٩٢٥ ٠٤٢ صوتا. وتوجه إلى صناديق الاقتراع ٨,٦ ملايين فنزويلي فتصل نسبة إقبال الناخبين إلى ٤٦,٠١ في المائة. وأعلنت نتيجة الانتخابات عندما أكمل المجلس الوطني للانتخابات فر ما يزيد على ٩٢ في المائة من بطاقات الاقتراع. وتحترم جنوب أفريقيا سلطة المجلس الوطني للانتخابات بوصفه الهيئة المنوطة بها دستوريا المسؤولية عن إدارة العملية الانتخابية في فنزويلا – مثل ما هو الحال في جميع بلداننا. وأعلنت تلك الهيئة فوز الرئيس مادورو في الانتخابات، وينبغي احترام ذلك مثلما نحترم جميع العمليات الانتخابية الأخرى في جميع أنحاء العالم. وذلك هو الأساس الذي يستمد منه الرئيس مادورو الشرعية والاعتراف الدولي.

ثالثا وأخيرا، تعتقد جنوب أفريقيا أن الفقرة ٤ من القرار ذات طابع حزبي ومتحيزة لأنها لا تشدد إلا على أهمية كفالة أمن أعضاء الجمعية الوطنية وأعضاء المعارضة السياسية. ولا يمكن أن يولي أي قرار صادر عن مجلس الأمن اهتماما لقطاع معين في البلد دون غيره. وبوصفها هيئة محايدة، ينبغي للأمم المتحدة أن تشدد على أهمية أمن جميع الفنزويليين. وبالتالي لم تكن جنوب أفريقيا في موقف يمكنها من تأييد مشروع القرار الذي قدمته الولايات المتحدة.

الرئيس (*تكلم بالإسبانية*): أطرح الآن للتصويت مشروع القرار الوارد في الوثيقة S/2019/190 الذي قدمه الاتحاد الروسي.

أجرى التصويت برفع الأيدي.

المؤيدون:

الاتحاد الروسي، جنوب أفريقيا، الصين، غينيا الاستوائية

المعارضون:

ألمانيا، بلجيكا، بولندا، بيرو، فرنسا، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، الولايات المتحدة الأمريكية

الممتنعون:

إندونيسيا، الجمهورية الدومينيكية، كوت ديفوار، الكويت

الرئيس (*تكلم بالإسبانية*): نال مشروع القرار ٤ أصوات مؤيدة مقابل ٧ أصوات معارضة، مع امتناع ٤ أعضاء عن التصويت. لم يُعتمد مشروع القرار لعدم حصوله على العدد المطلوب من الأصوات.

أعطي الكلمة الآن لأعضاء المجلس الذين يرغبون في الإدلاء ببيانات بعد التصويت.

السيدة بيرس (المملكة المتحدة) (*تكلمت بالإنكليزية*): كما هو واضح، صوتت المملكة المتحدة مؤيدة لمشروع القرار الأمريكي (S/2019/186) ومعارضة لمشروع القرار الروسي (S/2019/190). وأعتقد أن حقيقة عدم حصول مشروع القرار الروسي على عدد الأصوات المطلوب بينما تم استخدام حق النقض ضد النص الأمريكي تبيّن بدقّة عدم الارتياح الذي يشعر به العديد من الأعضاء في الأمم المتحدة إزاء الحالة في فنزويلا وكيف يتعذّر الدفاع عن استمرارها.

إننا راضون عن تصويتنا مؤيدين للنص الذي قدمته الولايات المتحدة لأنه يتناول قضايا هامة في فنزويلا تشغلنا نحن أيضاً. فقد شدد على أهمية تهيئة الظروف اللازمة لإجراء عملية انتخابية جديدة وذات مصداقية في فنزويلا. وعلى الرغم من الهجوم الروسي العنيف عليه، لم يكن النص الذي قدمته الولايات المتحدة يستهدف النقل الدائم للسلطة إلى زعيم مختلف. فقد دعا إلى إجراء انتخابات حرة ونزيهة، وهو ما نؤمن به أيضاً. ونعتقد أن رئاسة نيكولاس مادورو غير شرعية وأن رئيس الجمعية الوطنية، خوان غوايدو، هو دستورياً رئيس فنزويلا المؤقت حتى يتسنّى إجراء انتخابات حرة ونزيهة وذات مصداقية. وهذه الانتخابات شرطٌ للانتقال إلى السلام.

ثانياً، أقرّ مشروع القرار الأمريكي بوجود شواغل عميقة إزاء العنف والاستخدام المفرط للقوة من جانب قوات الأمن في فنزويلا ضد المحتجين السلميين العزّل، بما في ذلك من كانوا منخرطين فعلياً في إدخال المساعدة الإنسانية إلى البلد لما فيه خير المواطنين العاديين. وهناك أدلة واضحة على أن نظام مادورو يقوض الحرية والعدالة بشكل منهجي.

وأخيراً، تناول النص الانهيار الاقتصادي الناجم عن سياسات مادورو الفاسدة، التي أدت إلى الأزمة الإنسانية التي أجبرت حتى الآن أكثر من ٣,٥ ملايين فنزويلي على مغادرة بلدهم إلى بلدان أخرى في المنطقة. وقد شكل ذلك ضغوطاً شديدة على الخدمات الاجتماعية في البلدان المجاورة لفنزويلا. ونودّ أن نشكر الولايات المتحدة، بصفتها قائمة على صياغة مشروع القرار، على صياغة نص يقرّ على النحو الواجب بفداحة الحالة في فنزويلا. فهناك حدود للمدى الذي يمكن أن تذهب إليه أية حكومة في إلحاق الأضرار بشعبها وجلب المعاناة عليه.

وإذ أنتقل إلى النص الروسي، فقد اضطرت المملكة المتحدة للتصويت معارضة لمشروع القرار الذي اقترحه الاتحاد الروسي اليوم. فنحن أساساً لا نتفق مع مضمونه لأنه ادعى بوجود تهديدات باستخدام القوة ضد السلامة الإقليمية والاستقلال السياسي لفنزويلا. ولا توجد أي تهديدات ضد استقلال فنزويلا السياسي أو سلامتها الإقليمية.

ثانياً، ركّز مشروع القرار الروسي على المحاولات المزعومة للتدخل في الشؤون الداخلية لفنزويلا. وكما رأينا، فقد امتدت الأزمة إلى أبعد من حدود فنزويلا، وتمثل الحالة الراهنة في فنزويلا تهديداً واضحاً للسلم والأمن في المنطقة.

ثالثاً، احتوى النص على قراءة انتقائية لميثاق الأمم المتحدة – وهي قراءة استمعنا إليها من قبل. فهو يقدم تفسيراً متحيزاً للأحداث التي تتكشف في فنزويلا ويدعم نظام مادورو. وتُظهر قراءة كاملة لميثاق الأمم المتحدة أن على مجلس الأمن أن يتعاون من أجل التصدي لمعاناة الشعب الفنزويلي.

وأخيراً، فإن النص لا يُقرّ صراحة بجانبين حاسمين من جوانب الحالة في فنزويلا: الأزمة الإنسانية – وينبغي أن أقول الأزمة الإنسانية التي هي من صنع البشر والتي جلبتها السياسات الاقتصادية الفاسدة – وضرورة إجراء انتخابات حرة ونزيهة وذات مصداقية.

السيد ليندنر (ألمانيا) (*تكلم بالإنكليزية*): أودّ أن أشرح سبب تصويتنا مؤيدين لمشروع قرار الولايات المتحدة الأمريكية (S/2019/186) ومعارضين لمشروع القرار الروسي (S/2019/190).

لقد أيدنا نص الولايات المتحدة لأنّه يُقرّ بالحالة الإنسانية المتردية – وهي حالة إنسانية من صنع الإنسان – ويحترم سيادة فنزويلا ويتوافق مع دعوة الاتحاد الأوروبي إلى إجراء انتخابات حرة وشفافة وذات مصداقية ويشجع التوصل إلى حل سياسي سلمي للأزمة.

وفيما يتعلق بنص الاتحاد الروسي، فهو لا يقدم حلاً للأزمة. إنه يؤيد حكومةً – متمثلة في نظام مادورو – لا تُمثل شعب فنزويلا وترفض الاعتراف بحالة الطوارئ الإنسانية لشعبها. ويتضمن النص أيضاً مزاعم غير محددة عن انتهاكات لميثاق الأمم المتحدة. غير أن الجهود المبذولة هنا في المجلس وتلك التي يبذلها المجتمع الدولي لا تشكل تدخلاً في الشؤون الداخلية لدولة ذات سيادة. والانتهاكات الخطيرة لحقوق الإنسان من جانب نظام مادورو، بالإضافة إلى ٣,٥ مليون لاجئ فروا من فنزويلا إلى كولومبيا والبرازيل وحتى بيرو وإلى بلدان أخرى، تجعل أيضاً الحالة في فنزويلا تشكل تهديداً للاستقرار والأمن في المنطقة برمتها.

ونودّ أن نستذكر أهدافنا الرئيسية بخصوص فنزويلا. إننا ندين استخدام القوة. وثانياً، إن جذور الأزمة الجارية في فنزويلا سياسية، لذا لا يمكن للحل إلا أن يكون سياسياً. ولهذا، يجب على وجه السرعة إيجاد حلّ سياسي وسلمي شامل للجميع للأزمة. وثالثاً، نشدد على ضرورة تلبية الاحتياجات الإنسانية للشعب الفنزويلي – فهناك أزمة إنسانية – والتخفيف من معاناة أشد الفئات ضعفاً. ورابعاً، نجدد دعوتنا إلى استعادة الديمقراطية بالوسائل السلمية من خلال إجراء انتخابات رئاسية حرة تتسم بالشفافية والمصداقية وفقاً للمعايير الديمقراطية الدولية والنظام الدستوري الفنزويلي.

السيد دولاتر (فرنسا) (*تكلم بالفرنسية*): إننا نأسف لاستخدام عضوين دائمين حق النقض ضد مشروع القرار الأمريكي (S/2019/186) – وهو مشروع قرار كان يمكن أن يسهم في إيجاد تسوية سياسية وسلمية للأزمة في فنزويلا وفي التخفيف من معاناة الشعب الفنزويلي في الوقت الذي يواجه فيه إحدى أسوأ الأزمات الإنسانية في تاريخه.

وعلى عكس ما سمعنا هنا في هذه القاعة، لم يكن النص الأمريكي، الذي أخذ في الاعتبار العديد من الطلبات، أساساً قانونياً لاستخدام القوة ولا محاولة لتقويض سيادة فنزويلا.

وكما يعلم الجميع، ما فتئت فرنسا – جنبا إلى جنب مع الاتحاد الأوروبي بأكمله – تكرر التأكيد على رفضها المستمر لاستخدام القوة لحل الأزمة الفنزويلية، عطفا على ما قاله وزير الخارجية الاتحادية في ألمانيا للتو.

إن مشروع القرار الذي صوتنا مُؤيدين له لا يجسد الواقع المأساوي في فنزويلا اليوم فحسب، بل التزامنا بتحقيق السلام وإيجاد حل سياسي للأزمة أيضا. وعلى نحو ما أشارت إليه العديد من الدول، بما فيها فرنسا، يوم الثلاثاء الماضي (انظر S/PV.8472)، فإن إجراء انتخابات رئاسية حرة تتسم بالمصداقية والشفافية ينبغي أن يكون هدفا ذا أولوية من أجل استعادة الديمقراطية الفنزويلية. إن الأمر يتعلق بإيجاد حل سياسي لأزمة سياسية. وهذه هي علة وجود فريق الاتصال الدولي الذي أطلقه الاتحاد الأوروبي وأوروغواي، وفرنسا عضو فيه.

إن موقف البلدان التي عارضت مشروع القرار بعد أن رفضت المشاركة في المفاوضات يعمل على حماية نظام نيكولاس مادورو. وترى فرنسا، إلى جانب أغلبية الدول الأعضاء في المجلس، أن من مسؤولية مجلس الأمن أن يدين بشدة عرقلة المساعدة الإنسانية، فضلا عن استخدام العنف ضد النساء والرجال الذين لا ذنب لهم سوى الرغبة في تقديم العون والمساعدة إلى إخوانهم من المواطنين. واستخدام حق النقض اليوم يحمي نظاما قرر تجويع شعبه.

وعلاوة على ذلك، فإن النص الذي قدمته روسيا (S/2019/190) لا يوفر بوضوح حلا للأزمة الراهنة. فهو يديم

الوهم بأن الحالة في فنزويلا حالة سلمية ويثير هاجس الغزو الأجنبي، في وقت فر فيه ٣,٥ ملايين من المهاجرين واللاجئين من البلد، ويغرق أغلبية السكان في فقر مدقع. ولا يتضمن مشروع القرار الروسي أي كلمة عن عشرات الملايين من أولئك الناس. ولم ترد كلمة ''إنسانية'' ولو لمرة واحدة في مشروع القرار. وتيسير إمكانية حصول سكان فنزويلا على المعونة الدولية المحايدة والشفافة والمستقلة ضرورة مطلقة.

والمأزق الحالي يجب ألا يجعلنا نستسلم أمام اهذه لحالة. وستواصل فرنسا جهودها، ولا سيما عن طريق فريق الاتصال الدولي. ومن هذا المنطلق، أود أن أكرر التأكيد على دعوتنا إلى إيجاد حل سلمي عن طريق التفاوض لإنهاء الأزمة، الأمر الذي يستلزم تنظيم انتخابات رئاسية حرة تتسم بالمصداقية والشفافية في أقرب وقت ممكن، فضلا عن كفالة حرية الحصول على المعونة الإنسانية.

وعلى الرغم من أن فنزويلا حاليا على وشك الانهيار، فليس من مسؤوليتنا أن نحل محل أبناء الشعب الفنزويلي أو نتخذ قرارا نيابة عنهم. بل على العكس من ذلك، من مسؤوليتنا أن نوفر لهم منبرا ونمكنهم من التعبير عن أنفسهم بحرية لكي يتولوا زمام مصيرهم. وهذه هي البوصلة التي توجه إجراءات فرنسا.

السيد ميثا – كوادرا (بيرو) (*تكلم بالإسبانية*): لم تؤيد بيرو مشروع القرار المقترح (S/2019/190) للأسباب التالية. إنه لا يأخذ في الاعتبار الجوانب الأساسية للمشكلة في فنزويلا، وهي وجود نظام غير شرعي تسبب في إحدى أخطر الأزمات الإنسانية وحالات النزوح في تاريخ المنطقة – وهي نتيجة للإدارة الاقتصادية الكارثية والفساد – ولا يأخذ في الاعتبار الانتهاكات الصارخة لحقوق الإنسان والحريات الفردية أو الحاجة الملحة إلى إجراء انتخابات رئاسية حرة.

وتؤكد بيرو على التزامها الكامل بميثاق الأمم المتحدة ومقاصده ومبادئه. ومع ذلك، لا يمكننا أن نقبل بنهج لا يرى سوى بعض أحكام الميثاق التي نعتبرها ذات صلة بهذه القضية. كما أننا لا نستطيع دعم البحث عن آليات حوار لا صلة لها بالموضوع، أخفقت مرارا نظرا لإثبات النظام غير الشرعي أنه غير ملتزم، حيث تم استخدامها فقط لكسب الوقت، وإدامة فترة ولايته، ثم صب جام غضبه بتجاوزات وانتهاكات جديدة لحقوق الإنسان.

وتشكك بيرو في إرادة نظام – كما رأينا خلال عطلة نهاية الأسبوع الماضي، واستمعنا في المجلس قبل يومين (انظر S/PV.8472) – لا يعترض الحصول على المساعدة الإنسانية التي تشتد الحاجة إليها فحسب، بل وينفي وجود حالة طوارئ وأزمة، متجاهلا الحالة وغير مبال ب ٣,٤ ملايين مواطن اضطروا إلى الفرار من المأساة التي تسببها نيكولاس مادورو.

السيدة فرونيتسكا (بولندا) (*تكلمت بالإنكليزية*): صوتت بولندا مُؤيدة لمشروع قرار الولايات المتحدة بشأن فنزويلا (S/2019/186). وقد قرنا تأييد مشروع القرار لأننا نعتقد أن المسؤولية الرئيسية لمجلس الأمن هي التصدي على وجه السرعة لتفاقم الأزمة الإنسانية التي تؤثر على الملايين من الفنزويليين. وقد تفاقمت الأزمة بسبب عرقلة قوات الأمن الموالية لمادورو لإيصال المعونة الإنسانية. وكل يوم يمر دون إيصال تلك المعونة يشكل يوما يحمل المعاناة لمزيد من الناس، بمن فيهم الأطفال، بسبب الافتقار إلى الخدمات الأساسية والغذاء والأدوية. ولذلك، فإننا نأسف لقرار جميع أعضاء المجلس بالمشاركة في عملية التشاور. إنه انقسام آخر بين أعضاء المجلس يوجه رسالة سلبية إلى مكان يستحق أفضل من ذلك.

وفي الوقت نفسه، قررت بولندا التصويت مُعارضة لمشروع القرار الروسي (S/2019/190)، نظرا لأنه يفتقر إلى العنصر الأساسي الأهم وهو الإقرار بالكارثة الإنسانية. كما نرفض فكرة أن الاستجابة للأزمة الإنسانية في فنزويلا تقوض سيادتها، بل على العكس تماما. وأود أن أؤكد على أن معالجة الحالات

التي تهدد صون السلام والأمن الدوليين، مثل الحالة الجارية في فنزويلا في الوقت الحاضر مسؤولية المجلس وتندرج ضمن شواغله المشروعة، تمشيا مع ميثاق الأمم المتحدة. وعلاوة على ذلك، فإننا نستجيب لنداءات السلطات الشرعية في فنزويلا.

وختاما، فإن ما يهم حقا هو معاناة أبناء الشعب الفنزويلي. إنهم يستحقون مستقبلا أفضل. ويحدونا الأمل في أن نتمكن من الوفاء بتوقعاتهم المشروعة.

السيد ماتجيلا (جنوب أفريقيا) (*تكلم بالإنكليزية*): يتماشى النص الذي قدمه الاتحاد الروسي (S/2019/190) مع دستور جنوب أفريقيا والقيم والمبادئ الديمقراطية القائمة على سيادة القانون. وعلى الصعيد الدولي، يقيم النص الروسي مبادئ ميثاق الأمم المتحدة ويعزز المبادئ التأسيسية للأمم المتحدة على أساس المساواة في السيادة بين جميع الدول الأعضاء. ويتناول مشروع القرار هذا مبدأ التسوية السلمية للمنازعات الدولية، وفقا لأحكام المادة ٢، والفقرة ٣، والفصل السادس من ميثاق الأمم المتحدة بشأن تسوية المنازعات بالوسائل السلمية.

وعلاوة على ذلك، فإن مشروع القرار الروسي يكرر التأكيد على ضرورة الاحترام الكامل لمبادئ الإنسانية، والحياد، والنزاهة، والاستقلال في تقديم المساعدة الإنسانية الدولية. ويعيد النص الروسي التأكيد على مبادئ ميثاق الأمم المتحدة، التي تتمتع بالصبغة العالمية من حيث نطاقها وتطبيقها. وعلى هذا الأساس، أيدت جنوب أفريقيا مشروع القرار.

وفي نهاية المطاف، فإن جنوب أفريقيا تحث على أن يسترشد أي إجراء آخر يتخذه المجلس بالجهود الحقيقية الرامية إلى صون السلام والأمن الدوليين وتعزيز وحدة الشعوب في ذلك الصدد.

السيد دجاني (إندونيسيا) (*تكلم بالإنكليزية*): إن موقف إندونيسيا إزاء الحالة في فنزويلا كان دائما ثابتا وواضحا ويقوم على المبادئ وأتيحت لنا الفرصة للتعبير عنه عدة مرات. تأسف إندونيسيا لعدم تمكننا من تحقيق الوحدة في مجلس الأمن بشأن كيفية معالجة الحالة في فنزويلا. وحقيقة تقديم مشروعي قرارين منفصلين (S/2019/186 و S/2019/190) دليل واضح على عدم الشعور بالوحدة بين أعضاء المجلس، وهو أمر مؤسف. وعقب أقل من شهرين في المجلس، لا بد لي من القول بكل تواضع إنه يوم حزين بالنسبة للمجتمع الدولي، ولا سيما للشعب الفنزويلي. إنه بدون شك فشل جماعي – إخفاق لنا الـ ١٥ عضوا الجالسين حول هذه الطاولة – لأننا جميعا حضرنا هنا اليوم ونحن نعلم أننا لن نتوصل إلى توافق الآراء اللازم لاعتماد مشروع قرار. وأود أن أتناول ذلك الفشل في التوصل إلى قرار بتوافق الآراء على النحو التالي.

أولا، ليس أي من مشروعي القرارين مكتملا، لأن أيا منهما ليس شاملا بالقدر الكافي، وتم تسييسهما بشكل مفرط. لذلك فإن أيا منهما لم يكن ليفيد أو يساعد في ضمان مصالح الشعب الفنزويلي. ولم يسع أيهما بشكل جاد للتوصل إلى توافق في الآراء بشأن هذه المسألة الحساسة للغاية. ضرورة المرونة في المجلس وأولوية الحد من التوترات في فنزويلا عناصر جوهرية. كنا نود أن نرى مشروعي قرارين أكثر توازنا وشمولا. كما كنا سنقدر إجراء مشاورات أكثر استفاضة وعملية تحضيرية لجميع أطراف المناقشة.

الحالة في فنزويلا لا تزال تبعث على القلق، وبالتالي تتطلب أن يكون المجلس متحدا وأن يتخذ الإجراءات الصحيحة، بصورة شاملة ودون مفاقمة الحالة. وفي ذلك الصدد، اتخذت إندونيسيا دائما موقفا يقوم على المبادئ مفاده أنه من أجل التوصل إلى حل دائم، يجب أخذ النقاط التالية في الاعتبار.

أولا، تمشيا مع ميثاق الأمم المتحدة، مبادئ عدم التدخل والسيادة والسلامة الإقليمية ينبغي أن تحترم ويجب أن تشكل دائما نقطة البداية في مناقشة أية مسائل في إطار الأمم المتحدة. ثانيا، يجب أن يركز أي حل على إجراء حوار سياسي شامل تشارك فيه جميع الأطراف. إننا في حاجة ماسة إلى معالجة انعدام الثقة الشديد، ولذلك ندعو جميع الأطراف إلى قبول المساعي

الحميدة التي يبذلها الأمين العام والامتناع عن اتخاذ إجراء يمكن أن يؤدي إلى مزيد من التدهور للحالة الهشة بالفعل على الأرض. ثالثا، يجب التعجيل بتلبية احتياجات الشعب الفنزويلي، الذي تمس حاجته إلى المساعدة الإنسانية. يجب على الأمم المتحدة أن تضطلع بدور هام في إيصال المساعدات الإنسانية وتنظيم تقديم الدعم لها. رابعا، يجب التصدي على وجه السرعة لمحنة اللاجئين الفنزويليين، التي تؤثر على البلدان المجاورة.

يجب أن تشكل هذه النقاط الأربع عناصر قرار جيد ومتوافق عليه لمجلس الأمن. في غياب تلك العناصر، رفضت إندونيسيا قبول أو رفض أي من مشروعي القرارين لأن كلاهما معيب. إذا كنا نهتم حقا بشعب فنزويلا، فعلينا أن نكون جبهة موحدة ونعمل على إيجاد حل مشترك. إننا نتحدث باستمرار بشأن أهمية الجبهة الموحدة، ونحن نفتقر إليها.

وبكل أمانة، لا بد لي أن أعترف بأن وفد بلدي بدأ يعتقد بأن الحوار والمفاوضات هما ترف هنا في المجلس. لقد كنت أتساءل دائما كيف يمكن للمجلس أن يعزز الحوار لحلول مقبولة عالميا إن كان أعضاؤه يجدون صعوبة في الجلوس معا وإجراء حوار لإيجاد أرضية مشتركة. نناشد زملاءنا تنحية خلافاتهم جانبا. الآن ليس الوقت المناسب للانقسام بسبب الخطاب السياسي. علينا ألا ندخر جهدا لكفالة أن نكون جزءا من الحل وليس جزءا من المشكلة. وبالرغم من تباين وجهات النظر العميق في المجلس، ترى إندونيسيا أنه لا يزال من الممكن لنا أن نتوصل إلى توافق في الآراء في المستقبل، ما دام المجلس يرقى إلى مستوى ولايته ومسؤوليته.

لا يزال أمامنا عمل لم ينجز وهو مساعدة فنزويلا وشعبها في إيجاد حل سلمي للتحديات الراهنة.

السيد نيبنزيا (الاتحاد الروسي) (*تكلم بالروسية*): إننا نأسف أسفا عميقا لأنه قد تم الزج بمجلس الأمن مرة أخرى في تلك المغامرة السياسية.

مشروع القرار S/2019/186 الذي قدمه وفد الولايات المتحدة كتب للتحريض على تغيير النظام بذريعة الاهتمام بالشعب. لقد شهدنا كل ذلك من قبل في ليبيا والعراق وسورية وأفغانستان. لقد اتخذنا قرارا واحدا بشأن ليبيا، القرار ١٩٧٣ (٢٠١١) الذي استخدم بشكل سافر لتمكين عمليات القصف وتغيير النظام على نحو وحشي. كلنا نعرف إلى ماذا أدى ذلك. أين ليبيا الآن؟ ماذا أصبح حالها؟ وما الذي آلت إليه البلدان الأفريقية التي انتقل إليها الإرهاب الدولي من ليبيا؟ لقد سلبت واشنطن ولندن مرة أخرى أمة بأكملها من مليارات الدولارات وفرضتا عليها بشكل قسري المعونات لإقامة الظروف لتغيير النظام. فهما تهيئان أولا مشاكل إنسانية ضخمة ثم تدعوان العالم إلى حلها. اضطررنا إلى ممارسة حق النقض لأن مشروع القرار الذي قدمته الولايات المتحدة لم يكن يهدف إلى حل الأزمة في فنزويلا. ولذلك اقترحنا مشروع القرار S/2019/190، وهو بديل كان يمكن أن يساعد الفنزويليين على حل مشاكلهم الخاصة من دون تدخل من الخارج.

ما فتئت عدة وفود تقول اليوم إن فنزويلا يجب أن تجري انتخابات في أقرب وقت ممكن. القرار بإجراء انتخابات قرار الفنزويليين أنفسهم. لسنا بحاجة إلى أن نقرر عنهم. إن أهم شيء هو الحوار، ولكن زملاؤنا يهدمون الجسور بالمعنى الحرفي والمجازي على حد سواء. إن مشروع القرار الذي قدمناه تضمن دعما لآلية مونتيفيديو. لكن من الواضح أن الحوار والوساطة ليس ما تهدف إليه واشنطن والوفود التي تؤيدها. لقد استمعنا اليوم إلى نفس العبارة القديمة من الممثلة الدائمة للمملكة المتحدة، وهي أن النص الروسي أخفق في الحصول على ما يكفي من الأصوات بينما استخدم حق النقض ضد النص الذي قدمته الولايات المتحدة. هذا هو بالضبط السبب في اختلاق هذه الخطة برمتها، حتى تعلنها وسائط الإعلام غدا بدون كلمة عن كيفية انهيار مشروع القرار الذي قدمناه. حدث كل هذا من قبل، كما نعلم

جميعا ونتذكر. لقد تم ذلك عمدا. ولهذا تعمدوا تدمير وحدة المجلس، كما قيل هنا اليوم، ليس للمرة الأولى. صوت سبعة أعضاء في مجلس الأمن مرتبطين بتلك الكتلة بدرجة أو بأخرى وضمن مجموعة أو أخرى ضد مشروع القرار الذي قدمناه. لكن عدد المؤيدين ليس لفنزويلا بل للقانون الدولي نفسه أكبر بكثير، ٦٠ وفدا من الوفود الدولية على الأقل، كما أظهرت الجلسة التي عقدناها مؤخرا بشأن فنزويلا. وجديا، هناك الآن المزيد منهم، ومعظمهم يجلسون هنا في هذه القاعة الآن.

إن تصويت اليوم مثال صارخ على ضرورة حق النقض. ثمة حاجة لذلك الحق للدفاع عن السلام وحق الشعوب في تقرير مصيرها.

ومن الواضح اليوم أنه لم يمارس هذا الحق بضمير، لكان المجلس نفسه خاطر بتحويل نفسه إلى تهديد للسلم والأمن. من الطيب أن ذلك لم يحدث.

الرئيس (*تكلم بالإسبانية*): أعطي الكلمة الآن لممثل جمهورية فنزويلا البوليفارية.

السيد مونكادا (جمهوريه فنزويلا البوليفارية) (*تكلم بالإسبانية*): فنزويلا في سلام اليوم، سلام تصونه الحكومة الدستورية للرئيس نيكولاس مادورو موريس، الذي يمارس بالكامل صلاحياته القانونية ويضمن حماية شعب وأراضي فنزويلا والسيطرة الفعلية على البلد. ونكرر، لا يوجد أي نوع من العنف في فنزويلا. وإذا كانت هناك أي تهديدات للسلام، فإنها تأتي من الخارج.

فيما يتعلق بمشروع القرار S/2019/186، الذي قدمته الولايات المتحدة وحكومة الرئيس ترامب، نشجب، أولا، تزوير محتوى قرارات منظمة الدول الأمريكية، والمذكورة في مشروع القرار، حيث أن ميثاق تلك المنظمة الإقليمية نفسه ينص على أن الدول ليست لها سلطة تحديد شرعية العمليات الانتخابية في بلد آخر. وهذه السلطة غير موجودة. وإذا قررت مجموعة من البلدان تجاهل نتائج الانتخابات، فإن بلدان تلك المجموعة فعلت ذلك بصفتها الوطنية التي لا تنطبق إطلاقا على ذلك المنتدى الإقليمي. أما وقد فشلت عملية العدوان السياسي، فإن بلدنا يمارس اليوم ممارسة كاملة جميع حقوقه وامتيازاته في منظمة الدول الأمريكية. ولذلك، ليس صحيحا أن منظمة الدول الأمريكية قد عاقبتنا أو أهملتنا. وهذا خطأ، ولكنه استُشهد به كمثال في مشروع القرار S/2019/186.

نرفض أيضا حقيقة أن دستورنا لا يزال يستخدم في محاولة لتبرير التدخل الاستعماري، بينما يدعم كيانا وهميا لا وجود له في قانوننا الأساسي. إن الحكومة التي أعلنت تنصيب نفسها تشكل ديكتاتورية، وليس لها أي أساس قانوني في فنزويلا. بل أن المتحدثين باسمها تخلوا بالفعل عن جميع نوايا الدعوة إلى إجراء انتخابات، وتعتزم التمسك بالسلطة لسنوات دون التشاور مع الشعب. بالنسبة لهم يكفيهم دعم الرئيس ترامب.

إن البلدان الأوروبية التي تدعم حكومة الرئيس ترامب في هذه المغامرة تفعل ذلك على الرغم من أن الخبراء القانونيين في برلماناتهم يحذرونهم من أن تدخلهم في شؤوننا الداخلية وأعمالهم القسرية غير القانونية تشكل أعمالا عدائية وغير قانونية ضد أمتنا. ولا يمكن للمجتمع الدولي أن يفهم كيف يمكن لمجلس الأمن أن يسمح لأعضاء المجلس بالانتهاك المتعمد لميثاق الأمم المتحدة، بينما يقع عليهم التزام بإنفاذه.

نشجب عدم ذكر أعمال العنف التي وقعت في نهاية الأسبوع الماضي والتي انطلقت من الأراضي الكولومبية إلى الأراضي الفنزويلية. وكان ذلك حادثا دوليا، وليس حادثا وطنيا. وبوصفه حادثا دوليا، فإنه يقع تحت مسؤولية مجلس الأمن، ولكن تم تجاهله عن عمد. ولم تقدم الحكومة الكولومبية بعد البروتوكولات والصور التي هددت بإظهارها قبل بضعة أيام والتي زعمت بأنها تبرهن على أنها عملية إنسانية وليست

عملية عدوانية. وما زلنا ننتظر تلك الأدلة المزعومة. ولا يوجد قانون دولي يحمي أي حكومة من أن تحضر إلى حدود بلد آخر وتحاول قسرا إدخال سلع غير معروفة إلى تلك الأراضي الأجنبية باستخدام بروتوكولات غير معروفة. وبعد ثلاثة أيام من الهجوم، لا يزال يوجد أشخاص ملثمون على تلك الجسور، وتحميهم الحكومة الكولومبية، ويلقون قنابل حارقة من الأراضي الكولومبية على القوات الفنزويلية المسؤولة عن الحفاظ على النظام العام. ولم نرَ بعد أي إشارة واحدة تدل على ذلك، ناهيك عن صدور أي إدانة لتلك الأعمال العدوانية.

نريد أن يعرف العالم أنه عندما تعرب بعض البلدان في هذه القاعة عن قلقها إزاء الحالة الإنسانية في فنزويلا، فإنها لا تشير أبدا إلى أسباب المشكلة. ومن غير القانوني أن ترتكب أعمال الحرب الاقتصادية ضد بلدنا، في انتهاك للحقوق الإنسانية لشعبنا، وفي الوقت الذي نُستخدم فيه كرهائن في سياسة وحشية مدبر لها، وتجري في انتهاك تام لميثاق الأمم المتحدة. بالإضافة إلى ذلك، وبعد تلك السياسة التي تقوم على وحشية مدبر لها، هناك تستر على مسؤولية المرتكبين الرئيسيين لتلك الجريمة، وسنقوم بتسميتهم هنا في القاعة، ألا وهما حكومتا الولايات المتحدة والمملكة المتحدة.

كذلك نشجب قيام هاتين الدولتين الاستعماريتين – إحداهما ما زالت قوية جدا، والأخرى قوتها في حالة انخفاض – خلال أسبوع واحد، بأكبر عملية سطو في تاريخنا، فقد سرقتا أكثر من ثلاثة مليارات دولار من الشعب الفنزويلي. وتريدان إخفاء ذلك النهب الذي ينطوي على أبعاد تاريخية. وإذا كانت لديهم مصلحة حقيقية في الحالة الإنسانية ورفاه الشعب الفنزويلي، فإن أول شيء ينبغي أن تفعلاه هو إعادة ما سرقتاه. وترتكب الولايات المتحدة والمملكة المتحدة أعمال نهب وسرقة لا يمكن إخفاؤها تحت عباءة المساعدة الإنسانية. أنه نفس النهب الاستعماري القائم منذ قرنين، ولكنهما الآن متنكرتان تحت قناع أيديولوجية عنصرية ولاهوتية، وتعلنان بأنهما تعملان على إنقاذ بلدان العالم الثالث. نحن لسنا بحاجة إلى هذين المخَلصين. نحن لسنا بحاجة إلى هذين المنقذين اللذين يحركهما الجشع وينتهي بهما المطاف إلى تدمير كل أمة يدخلانها. نحن لسنا بحاجة إلى هؤلاء المخَلصين.

إنهما تنفذان في هذه اللحظة عملية ابتزاز ضخمة ضد كل بلد يتاجر بصورة قانونية مع فنزويلا. فالولايات المتحدة وأوروبا ليست حكومة عالمية تنظم التجارة في سائر أنحاء العالم، وأعمالها غير المشروعة هي السبب الرئيسي لمعاناة شعبنا. ويجب على مجلس الأمن أن يكفل الامتثال للقانون الدولي في مواجهة استخدام الولايات المتحدة والمملكة المتحدة للمؤسسات الاقتصادية الدولية كأسلحة دمار شامل. إن الحروب الحديثة لا تدار بالقنابل فقط ولكنها تدار أيضا بالبنوك. أنهما تستخدمان البنوك لتدمير شعبنا.

بالنظر إلى أن الوظيفة الأساسية لهذا الجهاز هي صون السلم والأمن الدوليين، فلا يمكن للعالم أن يفهم لماذا ترفض حكومة الرئيس ترامب اعتماد مشروع قرار يحظر استخدام القوة والتهديد باستخدامها في حالة فنزويلا. هل يعرف أعضاء المجلس لماذا لا تفعل ذلك؟ لأن الرئيس ترامب لا يزال يهدد علنا الشعب الفنزويلي بالخيار العسكري. إنه عمل غير أخلاقي وغير مسؤول ابتزاز سكان بلد بأكملهم في انتهاك تام للقانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة.

أشار رئيس كوستاريكا أمس إلى أنه لا يؤيد البيان الصادر عن مجموعة البلدان التي اجتمعت يوم الاثنين الماضي في بوغوتا لمناقشة الحالة في فنزويلا، لأن مسألة استخدام القوة العسكرية ضد فنزويلا تمت مناقشتها علنا في ذلك الاجتماع. وترفض كوستاريكا وبلدان أخرى في المنطقة دعم أعمال العنف التي تقوم بها الولايات المتحدة وحلفاؤها ضد شعبنا.

نريد أن نشجب – وهو شجب مهم جدا – حقيقة أن هناك تهديدا عسكريا مستمرا ضد فنزويلا. ولهذا السبب نشرت

المملكة المتحدة سفينة حربية يوم السبت الماضي على بعد اقل من ٨٠ كيلومترا قبالة سواحلنا. ولكنها لم تتمكن بعد من تبرير وجودها. ولهذا السبب بالذات، قدمت الولايات المتحدة عرضا لتحركات القوات على الأراضي الكولومبية بالقرب من حدودنا، بينما هددت في الوقت نفسه بقتل رئيس دولتنا.

نشجب أيضا ما يفعله المتحدثون باسم حكومة الرئيس ترامب، وهو اختلاق رواية تزعم وجود عدد غير معقول من المنشقين المفترضين من القوات المسلحة البوليفارية الوطنية لتبرير تشكيل ما يسمي بتحرير جيش فنزويلا على الأراضي الكولومبية، بهدف التسلل إلى بلدنا وتدمير سلام أمتنا. إن المنظمين لتلك الجماعة الإجرامية المسلحة يتباهون بشكل صارخ بالإفلات التام من العقاب في وسائط الإعلام الكولومبية. هذه معلومات عامة. نحن لا نقول بأن لدينا معلومات سرية. سنتقاسم جميع المعلومات مع المجلس.

ولم يعد الأمر يتعلق باستخدام القوة العسكرية علناً، وإنما باستخدامها بشكل سري في حرب تستخدم مرتزقة ماجورين، بنفس الطريقة التي جرى اتباعها في نيكاراغوا خلال حرب الكونترا الوحشية. وفي أحد تقلبات القدر القاسية، كان الشخص الذي عينته الولايات المتحدة الأمريكية مسؤولا عن عملية الكونترا في نيكاراغوا هو إليوت أبرامز، الموجود معنا هنا اليوم. وهو نفسه المسؤول اليوم عن العملية ضد فنزويلا. فهو الذي استخدم طائرات محملة بأسلحة تحت ستار المساعدات الإنسانية لنشر الموت والدمار في نيكاراغوا. وهو يريد أن يقنعنا بأنه حريص للغاية على إرسال المساعدات النقدية إلى فنزويلا باستخدام رجال ملثمين يلقون الزجاجات الحارقة.

في الختام، فإننا نطلب إلى مجلس الأمن أن يصدر بيانا واضحا يدين ويحظر فيه استخدام القوة العسكرية بكافة أشكالها ومظاهرها ضد فنزويلا. ومن المعروف عموما أن الولايات المتحدة تحاول في الوقت الراهن الإعداد لحرب مرتزقة غير مباشرة باستخدام جماعات مسلحة غير نظامية، الأمر الذي يمكن أن يجعلها تبدو – على نحو معاكس – كما لو كانت جزءاً من عملية إنسانية استعمارية، ومن ثم تكون بمثابة المنقذ المفترض لأمتنا. باختصار، نحن هنا للمطالبة بما يطالب به أي بلد آخر أو أية دولة عضو مسؤولة في الأمم المتحدة، وهو الدفاع عن مبادئ ميثاقنا التأسيسي، بما في ذلك احترام السيادة والاستقلال السياسي والسلامة الإقليمية وعدم التدخل في الشؤون الداخلية وحق الشعوب في تقرير مصيرها والحق في المساواة القانونية بين الدول. ولكن، قبل كل شيء، جئنا لنطلب إلى مجلس الأمن الحفاظ على حقنا في السلام.

الرئيس (*تكلم بالإسبانية*): طلبت ممثلة المملكة المتحدة الكلمة للإدلاء ببيان آخر.

السيدة بيرس (المملكة المتحدة) (*تكلمت بالإنكليزية*): سأتوخى الإيجاز الشديد، ولكن نظرا لكيل عدد من المزاعم البشعة ضد بلدي، أود أن أرد.

أولا، لقد أرسلت إليكم رسالة، سيدي الرئيس، ردا على المزاعم التي ساقها ممثل فنزويلا، تحدد بوضوح السياسة البريطانية تجاه بلده – وهي، إلى حد كبير، على غرار سياسة الاتحاد الأوروبي، التي سمعنا عنها في وقت سابق.

وثانيا، إذا ما كانت هناك سرقة ونهب لثروات الشعب الفنزويلي، فإن السبب في ذلك هو حكومته. وليست حكومة بلدي هي السبب.

رفعت الجلسة الساعة ١٦/٢٠ .